

الملخص

أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل (مركز إصلاح وتأهيل الجريدة أنموذجاً)

رعد مروان السليحات

د. عبدالله سالم الدراوشه

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في وجهات نظر عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف خصائصهم الديموغرافية والأسرية. اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات وتحليلها ووصفها واستخلاص النتائج للإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخدام أداة الاستبيان والتي تم التأكد من صدقها وثباتها، وتكون مجتمع الدراسة المستهدف من المحكومين الذكور بجرائم السرقة في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددهم الإجمالي خلال فترة التطبيق نحو (640) محكوماً وتكونت عينة الدراسة من (130) نزيل محكوم بجريمة السرقة يمثلون ما نسبته (20.3 %) من الحجم الإجمالي لمجتمع الدراسة .

وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لأثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.795)، وبانحراف معياري (0.62). كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والتي تُعزى لاختلاف المتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فقد أبرزت الدراسة عدداً من التوصيات، من أهمها دعم المجال الاقتصادي للفئات المهمشة اقتصادياً للتقليل من أثر المتغيرات الاقتصادية المؤدية للجريمة في المجتمع الأردني، وتوفير المشاريع الاقتصادية والخدمية التي توفر فرص عمل للشباب العاطلين في المجتمع الأردني.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، السرقة، المحكوم، مراكز الإصلاح والتأهيل

Abstract
The impact of economic variables in Committing Theft
Crime in the Jordanian Society from Convicts ' Perspective
in Reform and Rehabilitation Centers
(Aljuwaida Reform and Rehabilitation Center as A Model)

Ra'ad Alsliehat

Mu'tah University, 2020

Dr. Abdullah Salem Al-Darawshe

Al-Hussein Bin Talal University,2020

The study aimed mainly to identify the effect of economic variables in committing the crime of theft in the Jordanian society from convicts' perspective at Aljuwaida Reform and Rehabilitation Center as A Model and to identify the statistically significant effects from the sample's perspective toward the dimensions of the study based on their various demographic and familial characteristics. To achieve its goals, the study followed the sample-based social survey approach to collect data, analyze them , describe them, and to conclude with the results to answer the study questions, in addition to using a questionnaire after verifying its reliability and consistency. The target society of the study consisted of male convicts imprisoned for theft crimes at Aljuwaida reform and rehabilitation center in Jordan whom reached 640 male convicts at the time of application from which a sample of 130 participants was selected (20.3%). Results of the study indicated that the factor level of the effect of the economic variables in committing theft crimes in the Jordanian society was high with a mean of 3.795 and a standard deviation of 0.62. in addition, significant statistical differences at were indicated between participants' responses regarding the effect of economic in committing theft in the Jordanian society from the perspective of convicts in reform and rehabilitation centers and these differences are attributed to the difference between the variables of age, educational level, marital status, income, and family. In light of the revealed results, the study suggested a group of recommendations among which to exert more efforts in the field of social work to reduce the effect of the social variables leading to crime in the Jordanian society and to support the economic aspects for the economically marginalized groups to reduce the impact of economic variables leading to crime in the Jordanian society, and to provide economic and service projects that offer job opportunities for unemployed youth in Jordanian society.

Key words: crime, Stealing, convict, Correction and rehabilitation centers.

مقدمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية من الظواهر الخطيرة التي تنتشر في مختلف المجتمعات البشرية سواء المتقدمة أو النامية، لما تمثله من أضرار مدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع، كانت ترتكب بوسائل تقليدية ثم تطورت مع تطور العصر وقد ظهرت بأشكال وأنواع أكثر تنوعا وتعقيدا، وأصبحت محط اهتمام الباحثين في علم الاجتماع والنفس والقانون لما لها من آثار سلبية تتمثل في زعزعة الأمن والاستقرار، وتفكيك العلاقات الاجتماعية، وهدر للمال العام وإعاقة للحركة التنموية.

والعالم شهد تقدما هائلا في المجال التكنولوجي الذي لعب دورا كبيرا في تعقد الحياة الاجتماعية، وساهم في تطور السلوك الجرمي بأشكال مختلفة وخصوصا الجرائم الاقتصادية (سفران، 2011). ويرى (البداينه، 2002) أن العالم بأسره أصبح مسرحا للجريمة، ولم تكن الجريمة مقصورة على دولة معينة وخصوصا في ظل تطور مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت في ارتفاع وتيرة الخطورة الجرمية في المجتمعات الإنسانية.

حيث يرى (الحسن، 2008) ارتفاع نسبة الجرائم يعود إلى تدني المستوى المعيشي واختلال التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية، وتتحول البيئة إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار.

كذلك يرى كوهين (Cohen, 1955) أن مخالطة المجرمين تزيد من احتمالية وقوع الشخص ضحية للجريمة (البداينه، وآخرون، 2002).

والمجتمع الأردني يعاني كغيره من المجتمعات من مشكلة تزايد جريمة السرقة وتشكل مصدر قلق وتهدد أمن واستقرار، والسبب في ذلك تعقد الحياة الاجتماعية وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الفقر البطالة والرشوة والفساد والنصب والاحتيال، حيث أنشأت إدارة البحث الجنائي تتبع لمديرية الأمن العام لمكافحة جرائم السرقات والسلب والنهب والنصب وما الإحصائيات الصادرة عن التقرير الإحصائي الجنائي إلا تأكيد على تنامي وارتفاع معدلات الجريمة.

لذا تسعى هذه الدراسة لمعرفة المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل؟

مشكلة الدراسة:

تعد جريمة السرقة من بين الجرائم الأكثر انتشاراً في العالم، والتي لا يكاد يخلو منها أي مجتمع، وتعتبر تلك الجريمة بكافة أشكالها ظاهرة مقلقة في المملكة الأردنية الهاشمية ما يدعو إلى بذل الجهود للحد والوقاية من خطورتها، ومن أهم الإجراءات للبدء بالسيطرة على جريمة السرقة والحد منها هو التعرف على الدوافع والعوامل المؤثرة فيها، وتحديد الدوافع الاقتصادية التي تشير البحوث إلى أنها من أبرز العوامل الكامنة وراء ارتكاب جريمة السرقة في كافة المجتمعات البشرية، وبهذا الصدد، والواقع فإن هناك مجموعة من الدوافع التي تحيط بمرتكبي جريمة السرقة في المجتمع الأردني، الذي يعاني من الجرائم بكافة أشكالها، وبشكل خاص جريمة السرقة والأشكال التي تتخذها، وتشير الإحصائية الصادرة عن مديرية العام لمقارنة الجرائم المرتكبة في الأردن للفترة (2015-2019) كما هو مبين في الجدول رقم (1) ان مجموع الجرائم في عام (2015) قد بلغ عددها (24244) وفي عام (2016) والبالغ عددها (22595) جريمة، وفي عام (2017) بلغ عددها (22550). وفي عام (2018) بلغ عددها (24654) وفي عام (2019) بلغ عددها (26521) جريمة

جدول (1)

الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2015-2019م

السنة	2019	2018	2017	2016	2015	نوع الجريمة
	1177	1148	1420	1458	1644	الجنايات والجنح التي تقع على الانسان
	213	182	244	199	231	الجرائم المخلة بالثقة العامة
	18459	16661	14529	14531	16431	الجرائم التي تقع على الأموال
	2419	2709	2642	2807	2416	الجرائم التي تقع على الإدارة العامة
	2204	1925	1817	1755	1983	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة
	1550	1539	1542	1536	1255	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة
	499	790	356	309	284	جرائم أخرى
	26521	24654	22550	22595	24244	المجموع

المصدر : مديرية الامن العام (إدارة الاحصاء الجنائي) (2020)

وتشير الإحصائية الصادرة عن مديرية العام الجرائم المرتكبة في الأردن للفترة (2015-2019) وكما يظهر في الجدول رقم (2)، نلاحظ ان مجموع السرقات لهذه الفترة قد بلغ

80611) من مجموع الجرائم بشكل عام والبالغ عددها (120564) جريمة. نلاحظ ان جرائم السرقة الواقعة على الأموال بأشكالها المختلفة قد بلغ (16431) جريمة انخفضت في العام (2016) الى (14531) جريمة سرقة، وفي العام (2017) بقيت بنفس معدلها تقريبا لتعاود الارتفاع في العام (2018) الى (16661) جريمة سرقة ولتزداد بشكل ملحوظ في العام (2019) بحيث بلغ مجموع جرائم السرقة في ذلك العام (18459) جريمة سرقة، عند مقارنة معدلات جريمة السرقة للفترة المذكورة بالمعدلات العامة للجرائم بمختلف أنواعها نجد أن جرائم السرقة تشكل ما نسبته (85%) تقريبا ما يعد مؤشر خطر إلى انتشار جرائم السرقة بشكل كبير جدا في مجتمعنا الأردني.

جدول (2)

الجرائم التي تقع على الأموال

نوع الجريمة	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
السرقة الجنائية	4509	3546	3712	4309	4382	
السرقة الجنبوية	7217	7164	6848	8454	10106	
الشروع بالسرقة	499	369	449	505	491	
الاختيال	2254	2345	2566	2584	2771	
سرقة السيارات	1952	1107	954	809	709	
المجموع	16431	14531	14529	16661	18459	

المصدر: مديرية الأمن العام (إدارة الإحصاء الجنائي) (2020)

وبناء على ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في تحديد أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة؟
2. هل توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو "أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في

المجتمع الأردني "والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة، نوع الجريمة، عدد الأسبقيات الجرمية).

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في معرفة المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وذلك على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

1. تكمن أهميتها في إغناء الدراسات الاجتماعية التي تتناول موضوع المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني.
2. الإسهام في إثراء المكتبة الأردنية بشكل خاص والمكتبة العربية بشكل عام بدراسة على قدر كبير من الأهمية، تتعلق بموضوع المتغيرات الاقتصادية التي تدفع الأفراد لارتكاب جريمة السرقة، خاصة وأن معظم الدراسات المتوفرة تعتمد على البحث النوعي في التعامل مع الظاهرة، وقلة في الدراسات التي تعتمد المنهج الوصفي التحليلي.

الأهمية التطبيقية:

1. تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في أنها تساعد في تحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني وهذا بدوره يشكل إجراءً عملياً للوقاية والحد من هذه المشكلة.
2. تساعد هذه الدراسة - بما تقدمه من توصيات- في معالجة مشكلة اجتماعية على درجة من الخطورة (جريمة السرقة)، والحد من سلبياتها في المجتمع الأردني، واعتبارها نقطة انطلاق في تصميم البرامج العلاجية واستراتيجيات القضاء على هذه المشكلة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل للفترة ما بين 2019-2020 وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية ودورها في ارتكاب جريمة السرقة في مجتمع الدراسة من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.
2. الكشف عن الفروق ذات الدلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو "أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة).

3.

مصطلحات الدراسة والمفاهيم الإجرائية

تعريف الجريمة:

التعريف اللغوي: الجريمة من جرم وهي الذنب وهي من الفعل جرم وأجرم، وتعني الجريمة اصطلاحاً شائع يطلق على عدد من الأفعال التي تخالف قواعد القانون أو المجتمع أو الأخلاق أو الدين (ابن منظور، 2015).

التعريف الاصطلاحي: ويمكن تعريف الجريمة بأنها فعل مقصود يخرق القانون الجزائي ويرتكب بدون مبرر وتعاقب عليه الدولة (الوريكات، 2014).

كما تعرف الجريمة من الناحية القانونية هي فعل أو امتناع يقرر له المشرع عقوبة أو تدبيراً احترازياً (طنطاوي، 2000).

وكذلك تعرف الجريمة من الناحية الاجتماعية فهي: تلك الأفعال التي تمثل خطراً على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه (النجداوي، 2003).

السرقه لغة: هي أخذ الشيء من الغير خفية ومنها استرق السمع أي سمع مستخفياً ويقال هو يسارق النظر إليه إذا انتظر غفلة لينظر إليه (ابن منظور، 2015).

السرقه اصطلاحاً: هي الاعتداء على ممتلكات الآخرين دون إذن منهم أو موافقتهم بقصد حرمانهم من ممتلكاتهم والانتفاع بها بغرض التملك، وتعتبر السرقه أحد المصطلحات التي تدل على الجرائم ضد الممتلكات الخاصة، مثل الاختلاس والنهب والسطو والاحتيايل والاستيلاء، ويُسمى الشخص الذي يقوم بتنفيذ عملية السرقه باللص أو السارق، والسرقه فعل مُجرّم ومُخالف في الكثير من قوانين الدول (الدوسري، 2011).

المحكوم: هو الشخص الذي صدر بحقه حكم رسمي من محكمة أو قاضٍ في دعوى جنائية تتحدد فيه العقوبة المفروضة عليها.

مراكز الإصلاح والتأهيل: ويقصد بها في هذه الدراسة المؤسسات التي أقامتها الدولة بهدف تنفيذ عقوبة الحبس على مرتكبي جرائم السرقه في المجتمع الأردني.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم الجريمة:

تعد الجريمة بأنها انتهاك للقانون ومشكلة تؤثر على كافة المجتمعات البشرية سواء الغنية أو الفقيرة رغم تفاوت درجاتها، ويتعلق مفهوم الجريمة بمفاهيم مثل الفساد، الجنون، والشذوذ والانحراف.... الخ، ويشار إلى الإجرام على أنه ظاهرة اجتماعية تاريخية تواكب التطور الاجتماعي والتكنولوجي، وقابلة للتغيير في كل وقت ونتيجة لذلك تظهر أنشطة إجرامية متنوعة في مختلف أنحاء العالم، وفي الآونة الأخيرة، ظهرت جرائم منظمه مثل التطرف والإرهاب والعنف بمختلف صوره وأشكاله (Kizilgol. and Selim, 2017).

منذ الخمسينات والستينات الباحثين في علم الجريمة لا يبحثون في الجريمة فقط، ولكنهم يبحثون في أنماط الجريمة، وهم لا يدرسون المجرمين، وإنما يدرسون أنماط نوعية السلوك، فهناك أربع خواص هامة تساعد في أدارج أي حالة من الحالات تحت نمط معين من هذه الأنماط وهذه الخواص هي (البداينة، 2003):

1. سيرة حياة المجرم.
 2. مدى قبول الجماعة لسلوك المجرم ورضاها عنه.
 3. مدى العلاقة بين السلوك الإجرامي وأنماط السلوك القانوني.
 4. ردة الفعل المجتمعي
- هناك عدة تصنيفات لشكل الجريمة، والذي يعتمد على خصائص السلوك الإجرامي وليس على خصائص المجرمين، وتصنف الأنماط الأكثر شيوعا للجريمة إلى الجرائم الخطرة ضد الإنسان وضد الممتلكات وتتضمن (رشون، 2003):

1. جرائم التعدي على الإنسان.
2. جرائم التعدي على الممتلكات.
3. الجرائم المالية.
4. الجرائم المنظمة والإرهاب.
5. جرائم التعدي على النظام العام.
6. الجرائم السياسية.

ويقوم تصنيف الجرائم على أساس نوعها فتصنف إلى جرائم ضد الأموال وأخرى ضد الأشخاص، أما التصنيف القانوني لها فيقوم على أساس إمكانية تصنيفها إلى صنفين رئيسين هما:

1. الجرائم الجنائية: وهي أي فعل عدواني يعتبر خطيرا إلى الحد الذي يستحق معه مرتكبه عقوبة قوية ورادعه، تصل في حدها إلى عقوبة الإعدام، أما الحد الأدنى فيصل إلى سنة سجن. فالقتل، والاغتصاب، والاعتداء على الأموال أو الأرواح يندرج تحت هذا النوع من الجرائم.

2. جرائم الجنحة: وهي جرائم اقل خطورة وتعرف على إنها اعتداءات تستحق عقوبة تقدر بأقل من سنة سجن. ويمكن أن تكون العقوبة غرامة مالية، مثل السكر، والسلوك المشاغب، وسرقة المحلات التجارية، والإخلال بالأمن. وتصنف كل هذه الأنماط السلوكية المنحرفة على أنها جنح (بدير، 2019).

كما وقد صنف التقرير الإحصائي الجنائي. الأردني الجريمة إلى نمطين؛ الجنايات والجنح وتم استثناء مخالفات السير، واعتمد هذا التصنيف على مدى الخطورة ومدى الأذى الذي تلحقه بالمجتمع من وجهة نظر المشرع كما قسم تقرير الإحصاءات الجنائية جرائم الجنايات إلى ثلاث عشرة جنابة وجرائم الجنح إلى ست وأربعين جنحة (التقرير الإحصائي الجنائي، 2020) واستند التصنيف السابق للجريمة إلى قانون العقوبات الأردني العام 1960، الذي قسمها إلى ثلاثة أقسام طبقاً للوصف القانوني لها (مادة 57)، وهي إما جنابة أو جنحة أو مخالفة حسبما يعاقب عليها القانون بعقوبة (القانون الأردني، 1960).

العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجريمة:

هي مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره وتقتصر الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطاً سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الارتباط الوثيق بالأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم.

ومن أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجريمة

1. الصحبة السيئة ورفاق السوء: إن من الأسباب الهامة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة الأشرار والمنحرفين، وتمارس عادة جماعة الرفاق العادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان، فقد يرتكب الكثير من الشباب الجرائم تحت ضغط وظروف المخالطة، فيقعون ضحية الرفقة السيئة التي تدفعهم إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية (السعد، 2000).

2. البيئة السكنية: يلعب المسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقه أو من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه أو من حيث قدمه أو حادثته دوراً هاماً في مجال تفكك الأسرة وتماسكها؛ فالإنسان يكتسب قيمة الشخصية وعاداته وسلوكه من الجماعات التي يعيش معها لأن الإنسان بطبعه يعتمد في حياته على الجماعات في إشباع حاجاته، وعن طريق هذه الجماعة يكتسب خبراته ومهاراته فالبيئة لها دور وأثر كبير على الفرد وتطوره ورعايته فمنها يأخذ العادات والتقاليد، ومنها ينقل الانطباعات والميول والسلوكيات (النجداوي، 2003).

3. البيئة الترويحية وأوقات الفراغ: عدم مشاركة الفرد في نشاطات ترويحية في وقت الفراغ قد يكون عرضة لارتكاب الجريمة والاندفاع نحو السلوك المنحرف. يظهر هنا أن طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الفرد خلال وقت فراغه له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يتطلب من المجتمع بكافة هيئاته الاجتماعية والرياضية أن تشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوفر لهم الأماكن الترويحية المناسبة مما يساهم في حمايتهم من الشرور والآفات الاجتماعية المختلفة ومنها الجريمة (الأسود، 2014).

4. بيئة العمل: إن بيئة العمل هي المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة المهنة أو الوظيفة وقد يتكيف الفرد مع هذا الوسط أو يواجه فشلاً واخلقاً في التكيف وهذا يترتب عليه تأثير إيجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية وهناك عوامل مختلفة قد تدفع الفرد إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة نتيجة ضغط الحاجة الاقتصادية للأسرة. نحو السلوك المنحرف وارتكاب الجريمة ومنها تعاطي المخدرات وغيرها (السبيعي، 2000).

5. ضعف التربية الدينية: إن للتربية الدينية الأثر الفاعل في الوقاية من الجريمة والانحراف وتدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة ظواهر الانحراف التي تطرأ على نفوس البشر، فدور المؤسسة الدينية دور كبير يتفوق على دور أية مؤسسة تربوية أو قانونية لأنها تخاطب الضمير الإنساني وتدعو إلى التوازن في التصرفات والطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال. إن التربية الدينية السليمة تلعب دوراً في تقويم النفس البشرية نحو الطريق القويم وتنتهي عن الفحشاء والمنكر وأن الدين الإسلامي ينهى عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد وضرر على المجتمع (صمام، 2002).

العوامل الاقتصادية المؤدية لارتكاب الجريمة

تلعب الظروف الاقتصادية دوراً مهماً في التأثير على ارتفاع معدلات الجرائم في دول العالم على اختلاف تطورها وتقدمها، ولقد شغلت هذه الظروف وعواملها الواقعة على الأفراد والجماعات اهتمام العلماء والمفكرين على مختلف خلفياتهم الفكرية اجتماعية كانت أم اقتصادية وحتى نفسية، وقد تسابق العلماء على وضع نظرياتهم المفسرة لارتفاع معدلات الجريمة المستمر، والكشف عن العوامل كانت الأكثر تأثيراً عليها.

فقد رأى فريق من العلماء أن الظروف الاقتصادية التي تحيط بالفرد وعدم شعوره بالرضا الاقتصادي وحصوله على ما يسعى إليه من توفير حياة كريمة وغياب العدالة المجتمعية في التوزيع العادل للثروات وظهور بعض رؤوس الأموال المتنفذة، كان له الدور الأكبر في ارتفاع نسب الجرائم التي تعزى إلى العامل الاقتصادي خاصة في بعض الدول المتطورة مثل الولايات

المتحدة الأمريكية، ففي هذا الاتجاه أكد العالم "روبرت ودسن" بأن ارتفاع معدلات الجريمة في مجتمع ما يعزى إلى وجود بنية اقتصادية هشّة وانتشار الفقر والبطالة مع غياب منهجية التطوير في المشاريع الاقتصادية ومشاريع الخدمات العامة مما يؤول بالفرد إلى البحث عن طرق غير شرعية للاعتراض على هذه الظروف، بالتالي يلجأ إلى التدمير والانحراف وسلوك منحنيات غير سوية ومخالفة للقوانين التي حددها هذا المجتمع ويدعم ذلك الادبيات التي تشير إلى أن أهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في ارتفاع معدلات الجريمة هو الشعور بعدم الرضا عن الحياة الاقتصادية ولهذا له دور في ارتكاب الجريمة مما يدل على أهمية الرضا النفسي والمعنوي عن حياة الفرد الاقتصادية لكي يتمكن من أن يكون فرد فعال وذو تأثير إيجابي في مجتمعه، وأن أي مؤثرات سلبية تحيط بالفرد كالشعور بسلب الحقوق وانتشار الفقر والبطالة وارتفاع مستوى المحسوبية في التوظيفات كلها أسباب تدفع بالفرد لارتكاب الجريمة لتحصيل حقوقه وعوده شعوره بالرضا عن الحياة التي يراها مناسبة له وحتى وإن كان تحقيق هذه الأهداف يتضمن طرق غير سوية (البنوي، 2014).

عند الحديث عن الجريمة في الاتجاه الاقتصادي فإنه يجب البدء بتعريفها على أنها "كل سلوك مخالف للقوانين المنظمة للتصرف الاقتصادي في المجتمع، والتي نص عليها القانون بعقوبة محددة"، أو هي "كل فعل أو امتناع من شأنه المساس بسلامة اقتصاد الدولة إن انصار هذا الاتجاه يربطون بين الظروف الاقتصادية ومعدلات الجريمة ففي هذا الاتجاه يشير العلماء أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد

معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي، فيما يرى (JEFREY, 1977) المشار له في "الزواهرة" أن هناك أهمية للعوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة (الزواهرة، 2009).

مما سبق يتضح لنا أن أنصار هذا الاتجاه ذهبوا إلى تفسير مفهوم الجريمة بربطه بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالفرد، وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة في محاولة منه للتخلص من أعباء الحياة، ويؤكد تفسير الجريمة وفق هذا الاتجاه أن الفرد ليس وحده الملام على ارتكابه لهذا السلوك غير السوي بل أيضا تقصير الدولة في وظائفها، في ظل غياب التطور، كما وتعزى اسباب الجريمة أيضا للاقتصاد الضعيف الذي يؤدي إلى انتشار بعض الظواهر من الفقر والبطالة؛ بالتالي ارتفاع نسب الجرائم وظهورها في المجتمع .

كما يتضح لنا من خلال ما أكدته مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل مجتمعين إلى أنه لا يمكننا إيعاز الجريمة لسبب دون آخر، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية هما الأهم من بين الجوانب المؤثرة في ممارسة الفرد للجريمة، لكن لا يمكننا التغاضي عن العوامل النفسية والضغط التي يتعرض لها الفرد مما يسهل عليه الوقوع في براثن الجريمة، إضافة إلى غياب بعض القوانين الرادعة أو عدم مناسبتها مع طبيعة الجريمة، لذلك يمكننا ربط هذا التفسير بنظرية النشاط الرتيب التي ترى بأن الجريمة لا تقوم إلا بوجود أشخاص لديهم رغبة في ارتكاب الجريمة أو يعانون من ضغوطات نفسية قد تدفعهم لارتكاب الجرم؛ الأمر الذي يتمثل في التأثيرات التي تتركها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة عليهم ووجود هدف مناسب لهم متمثل في وجود الضحية سواء كانت شخص أو مؤسسة يراها الجاني هدفا لتحقيق رغباته وإشباعها، كما أن غياب الرقابة المتمثل في غياب القوانين الرادعة ووجود قوانين تتساهل مع طبيعة الحدث مثل وجود غرامة قليلة نسبيا لحل أغلب القضايا بدون ردع أو تساهل، كل تلك عوامل تساهم في ارتفاع معدلات الجرائم مع غياب التركيز على نظام قانون العقوبات المفروضة على الجاني قد ساهمت جميعها في دفع الأفراد لممارسة الجريمة وارتفاع معدلاتها .

جريمة السرقة

إن جرائم السرقة تعد من الجرائم الخطيرة التي تهدد أمن الأفراد والمجتمع في حياتهم وممتلكاتهم، لاسيما في ظل الظروف الحالية التي اتسمت خطورتها بالعنف والسطو المسلح والسلب بقوة السلاح على الطرق الداخلية والخارجية، واقتران البعض منها بالقتل، كما ان مرتكبي تلك الجرائم يتسمون بنزعة لا أبالية بالقانون ووسطوته، على الرغم من اتجاه المشرع إلى تشديد العقوبات. إلا ان هذا التشديد لم يؤد الغرض المطلوب في الردع العام، لأسباب عديدة، ولعل من بينها ضعف الإجراءات الوقائية والتحقيقية للأجهزة القضائية وأجهزة الشرطة في مواجهة تلك الجرائم التي أضحت ظاهرة بتصاعد مستمر وفي أنماط متعددة تتسم بالخطورة (طنطاوي، 200).

تعد جريمة السرقة من أخطر الجرائم التي تصيب المجتمعات، وترتبط جريمة السرقة بعدة عوامل من أبرزها "العوامل الاقتصادية - الاجتماعية"، ويكون ذلك بسبب تدني الوضع الاقتصادي والحالة المعيشية، مما يساعد على حدوث هذا السلوك الإجرامي في المجتمعات إلى تعاني من مشاكل اقتصادية، حيث تتم هذه الجريمة بسرقة ممتلكات خاصة أو عامة. وتعتبر الشريعة الإسلامية السرقة من الكبائر التي يستوجب القطع فيها تطبيقاً لما ورد في القرآن الكريم (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (سورة المائدة الآية 38).

وقد اعفت الشريعة الإسلامية الصغار من عقوبة (حد السرقة) لأنها اشترطت الإرادة والاختيار ليكون الإنسان محلاً للمسؤولية الجنائية فمن لم يبلغ سنّاً معيناً من الإدراك لا يمكن أن يكون كامل الإدراك والاختيار وعلى هذا فلا مسؤولية على طفل ولا مجنون ولا معتوه أو فاقد الإدراك.

وقد جرى الفقه والقضاء على تعريف السرقة بأنها (اختلاس منقول مملوك للغير بنية تملكه) (الصالحين، 2008).

وهناك شروط أخرى ينبغي أن تتوفر في المال المسروق لكي يقام حد قطع اليد، فلا يقام الحد على سارق في أقل من ربع دينار، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: " لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً" (صحيح مسلم بشرح النووي، 1987)

ولا تقطع يد السارق في أدوات اللهو مثل العود والمزمار، ولا تقطع يد سارق لحم الأضحية بعد الذبح، ولا قطع في سرقة الثلج والكلأ والملح والتراب. السرقة عند علماء النفس سلوك يُعبر عن حاجة نفسية، ويمكن التعرف على هذا السلوك في ضوء دراسة شخصية الطفل وطرق تكوينها، فربما كانت السرقة وسيلة لإثبات الذات، وربما تعبيراً عن ميل التملك والاستمتاع بالقوة، وقد تكون صورة من صور الاضطراب النفسي (صمام، 2002).

ويتضح أن جريمة السرقة لها أربعة أركان أساسية لتكتمل:

1. الأخذ

2. شيء منقول

3. مملوك للغير

4. القصد الجرمي

بينما أكدت القوانين المعاصرة على أن جريمة السرقة لا تقع إلا بأخذ أو سلب شيء مملوك للغير دون علمه أو إرادته، وبهذا فجريمة السرقة تختلف شكلاً وموضوعاً عن باقي الجرائم، والتي تقع بخيانة الوديعة أو الوكالة أو الحصول على الشيء عن طريق الغش أو الاحتيال، والتي تم وصفها بحسب القانون بما يعرف " خيانة أمانة "، حيث تتم هذه الجرائم عن طريق الخداع والغش، بينما تقع جريمة السرقة باستخدام القوة والعنف للاستيلاء على شيء مملوك للغير بغير وجه حق (الحجران، 2019).

السرقة في المفهوم الاجتماعي: سلوك يعبر عن المصالح الشخصية لأشخاص يبحثون عن إشباع حاجاتهم ورغباتهم الخاصة فقط والسرقة خطر ضد قيم الأمانة وحرمة الممتلكات الخاصة للأفراد (الدوسري، 2011).

وعموماً فإن السرقة لون من ألوان الانحراف الاجتماعي الخطر الذي اتخذ من الملكية هدفاً له، وأنها تشتمل على أنواع متعددة من السلوك المنحرف الذي يختلف في درجة خطورته ومدى ما يسببه من أضرار تبعاً لدوافعه وأهدافه وأساليب تنفيذه، وأنماط السرقة هي:

1. السرقة البسيطة: هذا النوع من السرقات لا يقترن بظروف مشددة، ويكون أسلوب ارتكبها اعتيادياً لا يتخطى فيه السارق الحواجز، كسرقة البضائع المعروضة في المتاجر وسرقة أدوات السيارات المودعة في الأماكن والساحات المكشوفة، والنشل يعد من السرقات البسيطة وهو يعني استخراج المال موضوع السرقة من ملابس المجني عليه في غفلة منه، سواء أكان من الجيوب أم من أي موضع آخر يودع المال فيه كسرقة ساعة أو سوار من المعصم وكثيراً ما يستعين النشل ببعض الحركات أو يفعل المواقف لا شغال ضحيته، ويتطلب النشل نوعاً من المهارة وخفة اليد وقد يستعين النشل بالمشارط والأمواس، وتنفذ هذه الجريمة عادة في المناطق المزدحمة التي تسمح بتماس الناس كدور السينما وحافلات النقل العام والأسواق وغيرها (بدير، 2019).

2. السطو: هذا النمط من السرقة يتم بأسلوب مخطط له مسبقاً، وقد يشترك في التنفيذ أكثر من سارق يتبعون أسلوب الهجوم المنسق على الهدف، ويتم توزيع الأدوار على الشركاء حسب مهارة الشخص كما في سرقة المساكن وسرقة المتاجر بعد إقفالها، حيث يعتمد السارق إلى كسر الأقفال أو تسلق الجدران أو أية وسيلة أخرى تسهل عليهم اختراق الهدف (الحجران، 2019).

3. السلب: هو السرقة المقتترنة بالإكراه وتمثل مجاهرة بالإجرام وفيها يعتمد السارق إلى مواجهة ضحيته وتحديها، وقد يقترن تنفيذها بالقتل وهو ما يدعونه فقهاء الشريعة (بالحرابة) وهي الخروج على المارة لا خذ المال على سبيل المغالبة والاستعانة بالسلاح وكثيراً ما ترتكب هذه الجرائم بعيداً عن العمران في الطرق العامة، فتعطل ارادة الضحية ولا يقوى على دفع الاذى عن نفسه أو الاستعانة بالناس (البداينة، 2002).

ويصف رج (Rich) سرقات الأحداث تبعاً لظروفها وأهدافها ودوافعها إلى ما يأتي:

1. سرقات آنية - يرتكبها الحدث مع اقترانه بتأثير موقف معين وبدون تخطيط مسبق، كسرقة لعبة في دكان تركه صاحبه برهة دون إقفاله.
2. سرقات لإثبات الذات - هذا النوع من السرقات يرتكبها الحدث بمفرده لإثبات قوته أو رجولته أمام الآخرين ومنها سرقة السرقات.
3. سرقات رمزية - هذا النوع من السرقات غالباً ما تكون من الأهل، وذلك للتعويض عن حب مفقود أو للتسلية والمتعة.

4. سرقات مخططة - هذا النوع من السرقات يحسب لها الحدث حساباته، ويرتكبها بتخطيط مسبق وبقصد جنائي (مخير، 2000).

ومن المحاولات العديدة التي بذلت لتصنيف السارقين، المحاولات التي اعتمدت على درجة الخطورة الاجتماعية، وربما كان أول تصنيف جدير بالإشارة إليه ذلك الذي وضعه فريجي (H.A. Fregier) وكان معيار التصنيف فيه هو درجة العنف المستخدم في ارتكاب السرقة، وقد فرق بمقتضاه بين ثلاثة أنماط من السرقة:

1. السارق العرضي - الذي يسرق بتأثير ظروف موقف معين يوجد في إطاره وبالصدفة.
 2. السارق تحت وطأة حاجة ملحة كالجوع أو المرض.
 3. السارق المحترف الذي يتخذ من السرقة مهنة له، ويتميز بثقافة إجرامية ويتبع أساليب متخصصة في السرقة (طنطاوي، 2000).
- ويكاد هذا التصنيف الذي وضعه (فريجي) لا يختلف كثيراً عن التصنيف الذي وضعه (رج) إلا أنه وكما يبدو فإن (فريجي) قد أكد على الأبعاد الاجتماعية للسرقة فيما أكد (رج) على الدوافع التي تمثل الأبعاد النفسية للمفهوم.
- تحديد سن السرقة:**

قد تبدأ السرقة لدى الأطفال بصورة واضحة في المرحلة العمرية من سن 4-8 سنوات، والطفل في هذه السن عندما يسرق يفعل ذلك بشكل عفوي أو تلقائي؛ لأنه لم يصل إلى مرحلة النضج العقلي أو الاجتماعي الذي يجعله يميز ما يملكه، وما يملكه الآخرون أو بين الملكية العامة والخاصة، أما إذا استمر هذا السلوك المرضي (السرقة) لدى الطفل في المرحلة العمرية من سن 10 - 15 عاماً، فإنه يعد سلوكاً مرضياً ومشكلة نفسية تحتاج إلى معرفة أسبابها وضرورة علاجها (مخير، 2000).

ولا يخفى ما لهذه الفترة العمرية من الخطورة البالغة في تكوين شخصية الطفل وبلورة سلوكياته، فالتعامل مع الطفل في هذه المرحلة بجدية وعقلانية، وبطريقة تتفاعل مع وجدانه ومشاعره ونوازه وتوجهاته، ضبطاً وتعديلاً وإرشاداً، وتوجيهاً له آثاره الإيجابية، والتقصير في هذا يعني الاتجاه بالطفل نحو أزمة نفسية قد تمثل ظاهرة مرضية يعبر عنها بالسرقة.

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة:

من النظريات التي حاولت تفسير الجريمة وجرائم السرقة ما يلي:

نظرية الفرصة (Opportunity Theory)

تركز هذه النظرية على الفرصة السهلة أو المغرية، أن بعض السياقات تنتج فرص كثيرة للانحراف والمخالفات دون فرصة مادية (وتخلييه) لحدوثها، أن الفرصة شرط أساسي لحدوث المخالفة، حيث أن هناك أفراد من اسر مفككة وفقيرة لم يرتكبوا جرائم والعكس هناك أفراد من اسر غنية قد أصبحوا مجرمين ، إن الفرصة "سبب جذري" لحدوث السلوك المخالف (Root Cause)، فمثلاً تسهل المحلات التجارية التي تكثر فيها عمليات النشل تنتج جرائم أكثر من المحلات المحكمة والتي يصعب عملية النشل والسرقة (الوريكات، 2014).

المبادئ العامة لنظريات الفرصة

تلعب الفرصة دوراً في أسباب جميع الانحرافات (Causing):

1. فرصة السلوك المخالف محددة بدرجة عالية.
2. تتركز فرص السلوك المخالف في الوقت والمجال (Time + Spasing).
3. تعتمد فرص السلوك المخالف على الحراك الحياتي اليومي.
4. السلوك المخالف لواحدة تنتج فرصاً لسلوك طائش آخر.
5. العناصر (المنتجات) أكثر إغراءً من غيرها السلوك المخالف.
6. التغيرات الاجتماعية والتقنية تنتج فرصاً جديدة لسلوك المخالف.
7. يمكن خفض فرص السلوك المخالف.
8. خفض فرص السلوك المخالف لا يعني عزل السلوك المخالف (Displace).
9. خفض فرص السلوك المخالف المركزة يمكن أن تنتج انخفاض شديدة في السلوك المخالف (Felson&Clark,1998).

نظرية اتجاه النشاط الرتيب (The Routine Activity theory)

بدأت نظرية النشاط الرتيب بتفسير الجرائم الخاطفة (predatory Crime) ويمكن تطبيق هذه النظرية في مجال السلوك المخالف حيث ترى النظرية انه لابد من قرباً والتقاء (Convergence) في الوقت والمكان من عناصر الحد الأدنى الثلاثة وهي:

1. جاني محتمل (Likely).
2. مستهدف محتمل (Asuitable target).

وتفترض نظرية النشاط الرتيب إذا لم يوجد الرقيب الرسمي أو غير الرسمي القادر على منع الجريمة فإن الجريمة سوف تقع (الوريكات، 2014).

النظرية العامة في الجريمة:

النظرية العامة في السلوك الطائش لجتفردسون وهيرشي (Gottfredson and Hirschi, 1990)، والتي تعد من أحدث النظريات في تفسير السلوك المنحرف والإجرامي والسلوك الطائش وتؤكد هذه النظرية أن احتمالية انخراط الأفراد في فعل إجرامي تحدث بسبب وجود الفرصة مع توفر سمة شخصية سمات الضبط الذاتي المنخفض، وقد عرف كل من جوتفردسون وهيرشي السلوك الطائش بأنه: كل فعل يقوم على القوة والخداع لتحقيق الرغبات الذاتية، وبناء على هذا التعريف الذي يستدل على طبيعة السلوك الطائش من خصائص الأشخاص، فإن السلوك الطائش يُعد مظهراً من مظاهر الضبط الذاتي المنخفض، وكما في نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي فالدوافع لارتكاب السلوك الطائش ليست متغيرة، وذلك لأن كل فرد قد يندفع لتحقيق مصالحه الشخصية بما في ذلك السلوك الطائش، تعد عملاً سهلاً وقد تحقق المصالح الخاصة بسرعة مثل (الرشوة، والسرقة) ونحوهما من الأعمال الإجرامية التي تتحقق بسرعة وسهولة دون انتظار أو بذل جهد، ولكن الاختلاف بين الأفراد يعود إلى مستوى ضبط الذات ووجود الفرصة لارتكاب السلوك المنحرف (البداينه وآخرون، 2013).

إن توفر صفة الضبط الذاتي المنخفض مع وجود الفرصة لارتكاب السلوك الطائش يعدان عاملان مؤثران في ارتكاب السلوك الطائش، فتأثير هذين العاملين يكون نتيجة لاتحادهما، والتفاعل بينهما هو المؤدي للسلوك الطائش، وقد حاول جتفردسون وهيرشي عزو الاختلاف بين المجرمين وغيرهم إلى الاختلافات في مستوى ضبط الذات، إن نقص ضبط الذات قوة طبيعية تظهر في غياب الخطوات من أجل تطويره، أي أنه نتاج التنشئة الاجتماعية الناقصة حيث يفشل الآباء في مراقبة سلوك الطفل ولا يلاحظون السلوك المنحرف عندما يحدث وإهمال معاقبة الطفل عندما يقترب سلوكاً منحرفاً وعندما يكون الضبط الذاتي في المراحل الأولى عند الأفراد

فإن الاختلافات في ضبط الذات تبقى ثابتة عبر أطوار الحياة غير متأثر بالمؤسسات الاجتماعية (Gottfredson and Hirschi,1990) بل على العكس فإن ضبط الذات قد يؤثر على أداء الأفراد في هذه المؤسسات مثل المدرسة والعمل والزواج، والأشخاص ذو الضبط المنخفض لا يميلون إلى السلوكيات المنحرفة فقط بل إنهم في الأغلب غير ناجحين في المدرسة أو العمل أو الزواج (البداييه وآخرون، 2013) ..

تقوم النظرية العامة في السلوك الطائش على فرضية عامه مؤداها أن الفرد يتورط في السلوك الطائش إذا أتاحت الفرصة لذلك، وذلك بسبب الضبط الذاتي المنخفض، وتعضو النظرية التباين بين الأفراد في ارتكاب السلوك الطائش إلى انخفاض الضبط الذاتي، أما بتحديد مستوى الضبط الذاتي فيرجع إلى عمليات التطبيع أثناء التنشئة الاجتماعية.

وتبعاً لجتفردسون أن السلوك الطائش محل السلوك محكوم به عاملين: الرغبة في الحصول على المتعة وتجنب الألم (Gottfredson and Hirschi,1990)، إن عامل المتعة يشكل جميع الخيارات الإنسانية، والسلوك الطائش لا تختلف عن أي خيارات سلوكية ، فالناس يرتكبون الجرائم والأفعال المحرمة الأخرى لأن تقييمهم الذاتي للمنفعة التي يجنونها يفوق الثمن الذي يدفعونه، فالسلوك الطائش وببساطه يعكس الميل الطبيعي للإنسان لاختيار المنفعة الشخصية وليس الألم، فالسلوك الطائش تعبير عن الاهتمام الشخصي، وصفت جتفردسون وهيرشي السلوك الطائش على أنها " تتجه لأفعال إجرامية لن تكون قصيرة الأجل، وسريعة الإشباع، وسهلة، وممتعة، وأكد كذلك أن هناك أحداثاً كثيرة مساوية للجريمة من الناحية النظرية، أي السلوكيات المحظورة (الطائشة) وتشترك معها في نفس الخصائص، وبناء على رأي جتفردسون وهيرشي فإن الفعل الإجرامي لا يتطلب دافعية خاصة، فالسلوك الطائش ظهور للتبرير الإنساني المتأصل في النفس للبحث عن المتعة وتجنب الألم ولحدوث السلوك الطائش، فأن الشروط الضرورية هي الفرصة الكافية وتقييم ذاتي يصل إلى أن المنفعة التي سيحصل عليها تفوق الثمن (الكلفة) الذي سيدفعه (تقدير المراقب)، فالفرصة مرتبطة بليوننة وسهولة ارتكاب الأفعال الإجرامية، والمنفعة هي الأشياء الفوري والمتعة، والثمن (الكلفة) وهو النتائج السلبية لهذه الأفعال، وتعتمد الحسابات على الإدراك والاهتمام بالنتائج بالنسبة للشخص وللآخرين، ويرتبط تقييم الثمن مباشرة مع الضمير ومستوى ضبط الذات ، وفي شرح مفهوم ضبط الذات ، يصف جتفردسون وهيرشي

الشخص الذي يتسم بهذا النوع من الضبط المنخفض بأنه الشخص: "المتهور، وعديم الأحساس، والجسماني (لا يستعمل عقله)، والمجازف، وقصير النظر، ولا يستعمل الكلام" (Gottfredson and Hirschi, 1990) (البداينه وآخرون، 2013) ..

الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت بعض الجوانب التي تبحث فيها هذه الدراسة، ومنها:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (الخطيب وآخرون، 2019) بعنوان "العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا" اعتمدت الدراسة على المسح الشامل للنزلاء المحكومين البالغ عددهم (106) نزلاء، تم إصدار قرارات حكم قضائي في الجرائم التي ارتكبوها، على عينة الدراسة التي بلغت (433) مبحوثاً، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ضعف وسائل الضبط الاجتماعي بالإضافة إلى الفقر وأماكن السكن المكتظة من العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة.

تشير دراسة (الفواعير، 2017) بعنوان العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الإناث من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وتكونت عينة الدراسة من (220) طالب وطالبة، وأظهرت النتائج بالنسبة لعلاقة العامل الاقتصادي في ارتكاب السرقة لدى الإناث قد أظهرت النتائج أن متوسط الاتجاه العام لعينة الدراسة يعد متوسط الأهمية بحيث إن اتجاه الطلبة كان إيجابياً من هذا المحور، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) من الاتجاه العام للطلبة نحو العامل الاقتصادي كعامل أساسي في ارتكاب الإناث لجريمة السرقة وفقاً لمتغير مكان السكن.

تشير دراسة (الدراوشة، 2014) بعنوان أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب الآتية: لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (350)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج مبحوثاً وجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. وجود أثر لمتغير البطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. وتوصي الدراسة بضرورة أن تقوم الحكومة برفع دخول الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم في المجتمع الأردني، وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في رفع رواتب العاملين

وتقديم مساعدات مالية لهم، للتقليل من الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وتوفير فرص عمل كريمة تعمل على الحد من ارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع.

دراسة (الزواهره، 2009) بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، ، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (462 مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: وجود أثر لمتغير تدني الأجور والدخل في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجود أثر لمتغير البطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. وقد استطاعت المتغيرات المستقلة تفسير (77.6%) من التباين في المتغير التابع.

دراسة (عبد الرزاق والوريكات، 2008) بعنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن: منهج تحليل التكامل المشترك" هدفت الدراسة إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ وتم الحصول على البيانات اللازمة من مديرية الأمن العام ودائرة الإحصاءات العامة ونشرات البنك المركزي. وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات، وطريقة جوهانسن- يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنه بين المتغيرات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات ووجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة وأن اتجاه السببية من البطالة إلى الجريمة، وكذلك هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة.

دراسة (المطيري، 2007) بعنوان "الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية" هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي السرقة في المملكة العربية السعودية ، حيث تم استخدام المسح الاجتماعي وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة وبلغت (150 فرداً مسجوناً بسبب السرقة) في خمس سجون في مناطق مختلفة بالمملكة العربية السعودية، وأسفرت الدراسة عن النتائج أن أغلب من يرتكبون جريمة السرقة هم عاطلون عن العمل وبذلك نستطيع أن نقول إن البطالة سبب من أسباب ارتكاب جريمة السرقة

وأن غالبية هؤلاء ممن يرتكبون هذه الجريمة دخولهم الشهرية لا تتجاوز (3000) ريال. وهكذا يلاحظ أن نسبة ارتكاب جريمة السرقة تقل كلما زاد الدخل الشهري وتتناسب عكسياً معه أي أن جريمة السرقة تزداد بازدياد الفقر.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

قام سچولر (Schuller, 2006) بدراسة "العلاقة بين الاقتصاد والجريمة في السويد"، واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على استخدام منهجين من التحليل: أولهما يتمثل في استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1988-2004) وثانيهما يتمثل في استخدام بيانات المقاطع لمتوسط (Cross-Section Data)، بالنسبة لنتائج منهج التحليل الأول، أشارت الدراسة إلى وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة، أما بالنسبة لنتائج منهج التحليل الثاني، فقد أشارت إلى عدم وجود أثر للبطالة على الجريمة.

دراسة دونيس (Donis, 2006) بعنوان "البطالة لدى الشباب وعلاقتها بالجريمة في فرنسا" هدفت إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة (1990-2000)، وقد اختبر فرضية أن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع، وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي، وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

كما قام ألن (Allen, 2005) بدراسة العلاقة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية. تم تطبيق السلاسل الزمنية مستخدماً المتغيرات كلية تغطي الفترة (1992-2002) خلصت هذه الدراسة إلى وجود نتائج مختلطة لأثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، حيث أشارت النتائج إلى الآتي: وجود أثر موجب للبطالة الحالية على كل من جرائم السطو المسلح وجرائم السلب والنهب (جرائم سرقة السيارات)، ووجود أثر سالب للبطالة في العام السابق على متغيرات جرائم الاعتداء على الممتلكات.

دراسة شيلي (Shelley, 2003) بعنوان "العلاقة بين التحديث والجريمة الاقتصادية" وهدفت إلى قياس مدى تأثير التحديث والتطور على مستوى ارتكاب الجرائم الاقتصادية، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينا بوليس من مجتمع الدراسة الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية. استخدمت الدراسة أدوات الاستبيان والمقابلة لاختبار فرضيات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 بين مستوى التحديث ومعدلات ارتكاب الجريمة الاقتصادية.

دراسة لودفينج وآخرون (Ludwing, et al, 2000) هدفت إلى تحديد أثر الانتقال بالأسرة من مستوى الأسر الأكثر فقرا على إجرام الأطفال، وتوصلت الدراسة إلى الأسر الأقل فقرا أن توفير الفرص للأسر للانتقال إلى مستوى فقر أقل يؤدي لانخفاض جرائم العدوان من قبل الشباب والأطفال المراهقين، فقد تم الانتقال بعدد (683) أسرة من المناطق، الأكثر فقرا حيث تم تقديم الدعم لهم إلى مناطق أقل فقرا وتوفير فرص العمل، حيث بينت الدراسة بأن هذا الأجراء أدى إلى انخفاض في جرائم الأحداث من (30% الى 50%) وبينت الدراسة أن المناطق الأكثر فقرا هي الأكثر ميلا لجرائم العدوان على الأشخاص.

منهجية الدراسة

تعتمد المنهجية في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن إجراء لمسح المكتبي، والاطلاع على الدراسات والبحوث لنظرية والميدانية، وتحليل جميع البيانات إحصائيا للإجابة على أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المحكومين الذكور بجرائم السرقة في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددهم الإجمالي خلال فترة التطبيق نحو (640) محكوما (مديرية الأمن العام، 2020).

عينة الدراسة:

سحبت عينة عشوائية منتظمة من مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار نزير واحد من كل مجموعة مكونة من خمس نزلاء وذلك بإشراف الضباط المتواجدين في المركز خلال فترة التطبيق التي استمرت لفترة أسبوعين، والبالغ عددهم (141) نزير، حيث تم استبعاد (11) استبانة، وذلك لعدم اكتمال البيانات، وبذلك تكونت عينة الدراسة بصورتها النهائية من (130) نزير يمثلون ما نسبته (20.3 %) من الحجم الإجمالي لمجتمع الدراسة.

خصائص أفراد عينة الدراسة:

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (18- 25) سنة قد شكلوا النسبة الأكبر وبلغت النسبة (46.92 %) من حجم العينة الإجمالية، يليهم الفئة العمرية (25- 35) سنة ما نسبته (26.15 %)، ثم جاء الفئة العمرية (35- 45) سنة، وبلغت نسبتهم (16.92 %) ، وكانت أقل نسبة الفئة العمرية (45 سنة فأكثر)، وبلغت نسبتهم (10.00%).

وأن أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليم "الثانوي" قد شكلوا النسبة الأكبر وبما نسبته (32.31 %)، ومن المستوى التعليم "أساسي وأقل" ما نسبته (26.92%)، ومن المستوى التعليمي المتوسط "دبلوم" ما نسبته 28.46 %، ومن المستوى التعليم "الجامعي" بنسبة (12.31 %). كما أن أفراد عينة الدراسة من الحالة الاجتماعية "أعزب" قد شكلوا ما نسبته (48.46%)، أما من فئة المتزوجين فقد شكلوا ما نسبته (26.92 %)، ومن فئة المطلقين فبلغت نسبته (17.69 %).

كما تبين أن النزلاء من عينة الدراسة ممن ليس لديهم دخل ثابت قد شكلوا ما نسبته (29.23 %)، ومن فئة الدخل (أقل من 250) دينار قد شكلوا 31.54 %، ومن فئة الدخل (250-500) دينار فقد بلغت نسبته (25.38 %)، أما من فئة الدخل (أكثر من 500) دينار بما نسبته (13.85 %).

وتبين أن نسبة أفراد عينة الدراسة ممن ليس لهم أسبقيات جرمية قد شكلوا ما نسبته (42.31 %)، وبلغت نسبة من لديهم سابقة إجرامية واحدة (29.23 %)، وشكل الذين لهم سابقتين ما نسبته 16.92 %، وممن ارتكبوا ثلاث سوابق وأكثر ما نسبته (11.54 %).

كما تبين أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين ارتكبوا جرائم سرقة المنازل تشكل ما نسبته (27.69 %)، ومن مرتكبي جرائم سرقة السيارات بما نسبته (23.85 %)، ومن مرتكبي جرائم سرقة المجال التجارية بنسبة (22.31%)، أما جرائم السطو المسلح فقد شكلت النسبة الأقل بما نسبته 6.92 %، ومن مرتكبي جرائم النشل بما نسبته (19.23 %).

والجدول رقم (3)

خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
العمر	18-25	61	46.92 %
	26-33	34	26.15 %
	34-41	22	16.92 %
	42 فأكثر	13	10.00 %
	المجموع	130	100
المستوى التعليمي	أساسي وأقل	35	24 %
	ثانوي	42	41.6 %
	دبلوم متوسط	37	16.8 %
	جامعي	16	17.6 %

100%	130	المجموع	
48.46%	63	أعزب	الحالة الاجتماعية
26.92%	35	متزوج	
17.69%	23	مطلق	
6.92%	9	أرمل	
100%	130	المجموع	
2.4%	3	لا يوجد دخل ثابت	الدخل الشهري
52%	65	أقل من 250	
29.6%	37	250 – 500	
15.2%	19	أكثر من 500	
0.8%	1	المجموع	
100%	125	المجموع	
42.31%	55	لا يوجد سوابق	عدد السوابق الإجرامية
29.23%	38	سابقة واحد	
16.92%	22	مرتين	
11.54%	15	ثلاث مرات فأكثر	
100%	130	المجموع	
27.69%	36	سرقة منازل	نوع جريمة السرقة
23.85%	31	سرقة سيارات	
22.31%	29	سرقة محال تجارية	
6.92%	9	سطو	
19.23%	25	نشل	
100%	130	المجموع	

أداة الدراسة:

بعد مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة، فقد تم تطوير أستمارة أداة لجمع البيانات الدراسة بالاعتماد على خبرة الباحث والدراسات ذات الصلة، انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، والاطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، مثل دراسة (الشراري، 2006): دراسة (الشديقات والرشيدي، 2016).

وقد تكونت أداة الدراسة من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول:

ويتعلق بالبيانات الأولية الخاصة بالنزلاء مرتكبي جرائم السرقة، وتشمل ستة متغيرات، وهي: العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة الاجتماعية، نوع السرقة، السوابق الإجرامية.

الجزء الثاني:

ويهدف إلى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وقد تضمن هذا الجزء محور أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني وتضمن هذا المحور على 21 فقرة. معيار الحكم على الأوساط الحسابية:

1. من 1- أقل من 2.34 بدرجة منخفضة.

2. من 2.34 - 3.67 بدرجة متوسطة.

3. 3.68 - 500 بدرجة مرتفعة.

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض أداة الدراسة في صيغتها الأولية على (7) من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاجتماعية من الجامعات الأردنية، وذلك لأخذ آرائهم حول محتوى الأداة، ومدى استيفائها لعناصر موضوع الدراسة، ومدى كفاية الفقرات في المحاور، وحاجة الفقرات للتعديل أو الحذف، بالإضافة إلى مدى وضوح صياغة الفقرات، وكذلك مدى قدرة محاور أداة الدراسة على الإجابة عن أسئلة الدراسة، وقد قام المحكمين بإبداء آرائهم وملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة الفقرات، وكذلك تعديل بعض العبارات وصياغتها بطريق أوضح، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم، تم تعديل وحذف بعض فقرات أداة الدراسة، والانتهاء إلى صياغة الاستبيان.

ثبات الأداة:

اعتمد على معادلة (كرونباخ الفا) للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، وذلك من خلال إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات المبحوثين ومعالجتها بالحاسب الآلي اعتماداً على البرنامج الإحصائي، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (0.89)، وهي معاملات ثبات مقبولة لتطبيق هذه الأداة على عينة الدراسة.

أسلوب تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات من المبحوثين تم تعريفها، وإدخالها في الحاسوب ضمن برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (spss) واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية) لوصف خصائص عينة الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخدم تحليل التباين الأحادي (Oneway ANOVA) واختبارات (T- Test) وف الأحادي (F) للعينات المستقلة للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور الدراسة.

عرض النتائج:

السؤال الأول: ما أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل الجودة؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات عينة الدراسة من نزلاء مركز إصلاح وتأهيل سواقة من مرتكبي جرائم السرقة ولكل فقرة من فقرات المحور الثاني من أداة الدراسة وترتيب فقرات المحور تنازلياً حسب مستوى الإجابة عليها، في الجدول (4).

الجدول رقم(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة الجدول رقم(9)

المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
مرتفع	1	1.01	4.335	أن البطالة لفترة طويلة دفعني إلى توفير الأموال من خلال اللجوء للسرقة
مرتفع	2	1.13	4.270	الفقر يؤدي إلى ارتكاب جريمة السرقة.
مرتفع	3	1.08	4.242	جريمة السرقة مرتبطة بعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الناس
مرتفع	4	1.16	4.232	شعوري بالنقص والحاجة المادية نظراً لفقر الأسرة
مرتفع	5	1.03	4.184	الظروف الاقتصادية السيئة تساعد في انتشار جريمة السرقة
مرتفع	6	1.16	4.170	ساعات العمل الطويلة وتدني الأجور يدفعني إلى ارتكاب جرائم السرقة
مرتفع	7	1.11	4.137	عدم توافر عمل مناسب دفعني إلى ارتكاب جريمة السرقة
مرتفع	8	1.14	4.115	الفقر هو السبب الرئيسي في عدم توفر الأمن الاقتصادي في المجتمع
مرتفع	9	1.07	4.060	يؤدي الفقر إلى بروز ظاهرة عمالة الأطفال وأثارها السلبية على سلوك الفرد والمجتمع والاقتصاد
مرتفع	10	1.05	3.859	ارتفاع أسعار السلع يؤدي لارتكاب جريمة السرقة
مرتفع	11	1.11	3.858	بخل الأب هو الذي دفعني لارتكاب جريمة السرقة
مرتفع	12	1.19	3.757	الرغبة في الوصول إلى الثراء كان سبباً في لجوئي للسرقة

مرتفع	13	1.21	3.731	تدني الرواتب يلعب دور في ارتكاب جريمة السرقة
متوسط	14	1.18	3.615	انخفاض المستوى المعيشي للأفراد يقودني إلى امتحان الجريمة والاعتماد عليها في سد حاجاتهم الأساسية
متوسط	15	1.15	3.508	الريح السريع هو الذي دفعني لارتكاب جريمة السرقة
متوسط	16	1.10	3.478	منافسة العمالة الوافدة على الوظائف ولها اثر جرمي من حيث الثقافات الدخيلة على المجتمع الأردني
متوسط	17	1.17	3.345	الاهتمام بالاستهلاك التناطري والميل إلى الكماليات أدى إلى لجوئي للسرقة
متوسط	18	1.06	3.315	تحقق السرقة دخل مرتفع بوقت وجهد اقل من باقي الأعمال الأخرى
متوسط	19	1.12	3.296	الارتفاع الحاد في اجور السكن يؤدي إلى ارتكابي لجريمة السرقة
متوسط	20	1.23	3.172	عدم القدرة على الزواج كان سبب في جريمة السرقة
متوسط	21	1.19	3.025	ارتفاع أجور السكن يؤدي إلى السكن بالمناطق الشعبية يساهم في ارتكاب جريمة السرقة.
مرتفع	-	0.62	3.795	المتوسط الحسابي العام للمحور

تظهر النتائج الواردة في الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول والمتعلق بقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين بجرائم السرقة في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة، جاء في المرتبة الأولى ان البطالة لفترة طويلة دفعني إلى توفير الأموال من خلال اللجوء للسرقة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.335) وانحراف معياري (1.01)، ثم يليه في المرتبة الثانية الفقر يؤدي إلى ارتكاب جريمة السرقة. بمتوسط حسابي بلغ (4.270) وانحراف معياري (1.13)، ثم يليه في المرتبة الثالثة جريمة السرقة مرتبطة بعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الناس حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.242) وانحراف معياري (1.08)، وأقل فقرات المحور المتعلق بقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني الإدمان على المسكرات والمخدرات دفعني لارتكاب جريمة السرقة ارتفاع أجور السكن يؤدي إلى السكن بالمناطق الشعبية يساهم في ارتكاب جريمة السرقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.025) وانحراف معياري (1.19)، وجاء المتوسط الحسابي العام لأثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني بمتوسط حسابي (3.795) وانحراف معياري (0.62).

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو "أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة).

تعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الفئة العمرية، الدخل الشهري، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني باختلاف متغير المستوى التعليمي، عدد السوابق الجريمة، نوع الجريمة.

جدول (5)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني باختلاف متغير الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الفئة العمرية، الدخل الشهري، عدد السوابق الجرمية، نوع الجريمة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية	بين المجموعات	4.87	3	1.62	*9.31	0.00
	داخل المجموعات	21.96	126	0.17		
المستوى التعليمي	بين المجموعات	3.20	3	1.07	*9.97	0.00
	داخل المجموعات	13.45	126	0.112		
الفئة العمرية	بين المجموعات	3.99	3	1.33	*15.46	0.00
	داخل المجموعات	10.84	126	0.09		
الدخل الشهري	بين المجموعات	2.78	3	0.93	*11.49	0.00
	داخل المجموعات	10.15	126	0.08		
عدد السوابق الجرمية	بين المجموعات	3.08	3	1.03		0.00

		0.18	126	22.15	داخل المجموعات	
	*5.84					
0.00	*6.90	1.51	3	3.44	بين المجموعات	نوع الجريمة
		0.17	126	20.96	داخل المجموعات	

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$).

يشير الجدول رقم (5) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير (الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الفئة العمرية، الدخل الشهري) عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$).

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين بجرائم السرقة في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة، جاء في المرتبة الأولى ان البطالة لفترة طويلة دفعتني إلى توفير الأموال من خلال اللجوء للسرقة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.335) وانحراف معياري (1.01)، ثم يليه في المرتبة الثانية يساهم الفقر إلى ارتكاب جريمة السرقة. بمتوسط حسابي بلغ (4.270) وانحراف معياري (1.13)، ثم يليه في المرتبة الثالثة جريمة السرقة مرتبطة بعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الناس حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.242) وانحراف معياري (1.08)، وأقل فقرات المحور المتعلق بقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني الإدمان على المسكرات والمخدرات دفعني لارتكاب جريمة السرقة ارتفاع أجور السكن يؤدي إلى السكن بالمناطق الشعبية يساهم في ارتكاب جريمة السرقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.025) وانحراف معياري (1.19)، وجاء المتوسط الحسابي العام لأثر المتغيرات الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني بمتوسط حسابي (3.795) وانحراف معياري (0.62).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (المطيري، 2007) التي أظهرت نتائجها أن من أهم خصائص مرتكبي جرائم السرقة أن معظمهم من أسر فقيرة ويعانون من البطالة وعدم وجود عن مصدر دخل ثابت للأسرة، وفي هذا الإطار فقد أشارت دراسة (الشراري، 2006) إلى أن معظم مرتكبي جرائم السرقة في المملكة العربية السعودية لديهم مشكلات اجتماعية تظهر على شكل الخلافات الزوجية، الخلافات بين الوالدين، ويعانون من الاضطهاد والمعارضة على تصرفاتهم من قبل الأهل، كما أظهرت دراسة (عبد الرزاق والوريكات، 2008) التي أظهرت وجود علاقة

عكسية بين مستوى الدخل للأسرة ومعدل ارتكاب الجريمة، كما بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية السيئة لها أثر دال إحصائياً على ارتكاب الجرائم، كما توافقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (الزواهرة، 2009) التي أظهرت نتائجها وجود أثر لمتغير تدني الأجور والدخل في السلوك الجرمي ، وجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي، وجود أثر لمتغير التضخم في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. كما تتوافق النتائج مع دراسة (نوري، 2011) والتي أظهرت نتائجها أن العوامل الاقتصادية الخاصة بتدهور الحالة المادية لعبت دوراً كبيراً في توجه أفراد العينة لارتكاب الجريمة.

كذلك أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني باختلاف تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$).

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1. العمل على جذب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار وتوفير فرص عمل.
2. زيادة اهتمام الحكومة بتوفير المشاريع الاقتصادية والخدمية التي توفر فرص عمل للشباب العاطلين في المجتمع الأردني.
3. زيادة اهتمام مراكز الإصلاح والتأهيل بعقد الدورات وبرامج التأهيل المهني للنزلاء لتأهيلهم للعمل في القطاعات الإنتاجية في المجتمع الأردني.
4. العمل على توفير برامج الرعاية اللاحقة للسجناء المفرج عنهم للحيلولة دون عودتهم لارتكاب الجريمة.
5. تشديد العقوبة على جرائم السرقة، للحد منها في المجتمع.
6. إجراء مزيد من الدراسات حول العوامل المؤدية للسرقة في المجتمع الأردني وذلك في سبيل إيجاد حلول ومقترحات تساعد في التقليل من انتشارها.
7. تكثيف الجهود الأمنية في المناطق التي تنتشر فيها السرقة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابن سفران، محمد بن ذياب (2011) **العوامل الاجتماعية لدي مرتكبي جرائم السرقة بمدينة الرياض**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل (2015) **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان.
- الأسود، شعبان الطاهر (2014) **الثقافة والمجتمع والتغير الاجتماعي**، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، ص 13.
- البداينة، ذياب ورافع الخريشة وعارف الخطار وخولة الحسن (2013) **نظريات علم الجريمة**، دار الفكر، عمان، الأردن.
- البداينة؛ ذياب (2003) **واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي**، الطبعة الثانية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- بدير، محمد ممدوح (2019) **المسؤولية الجنائية لجرائم الاحتيال والسرقة والتزوير وإساءة الائتمان**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- البنوي، زيد (2014) **التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني (من وجهة نظر العاملين في سلك القضاء والمحاماة في محافظة الكرك)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- الحجران، ربا عبد الوهاب (2019) **العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم السطو في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية، رماح، عمان، الأردن.
- الحسن، إحسان (2008) **علم اجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الخطيب، محمد والخطيب، وفاء ورداد، سامر وقريع، مجدي (2019) **العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا**، مجلة جامعة الاستقلال، المجلد الرابع، العدد الأول، أريحا، فلسطين.
- الدراوشة، عبدالله (2014) **أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الدوسري، سعود (2011) **ظاهرة السرقة عند الأطفال وخطورتها على المجتمع**، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مدينة الكويت.
- رشوان، حسين عبد الحميد (2003) **القانون والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.

الزواهرة، عمر عبد الله (2009) أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، مكتبة المدينة الرقمية.

السبيعي، ذعار بن سلطان (2000) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

السعد، صالح (2000) حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية، تونس.

الصالح، مصلح (2002). التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

صحيح مسلم بشرح النووي، (1987) باب حد السرقة، أخرجه مسلم في صحيحه، مج 6، ج 11، ص 18، دار الريان للتراث، بيروت، لبنان.

الصلاحين، عبد المجيد محمود (2008) الجرائم السلبية، أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 36، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

صمام، فادية (2002) مشكلات الأطفال السلوكية والتربية وكيفية مواجهاتها ومعالجتها من منظور إسلامي وتربوي، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

طنطاوي، إبراهيم حامد (2000) المسؤولية الجنائية عن جنایات السرقة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

الفواعير، سلوى عبدالحليم (2017)، العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الإناث من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، رسالة ماجستير منشورة جامعة مؤتة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 319-348.

القانون الأردني، (1960) المادة رقم (57).

مخيمر، هشام محمد (2000) علم نفس النمو... الطفولة والمراهقة، ط1، مطابع الحميض إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مديرية الأمن العام (2020) لتقرير الأحصائي الجنائي، إدارة المعلومات الجنائية.

النجداوي، موسي (2003) الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

النصار، عبد الكريم (2014)، أساسيات علم الاجرام والعقاب، ط2، منشورات جامعة جيهان الخاصة، أربيل، العراق.

الوريكات، عايد عواد (2014). نظريات علم الجريمة، (ط2)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات، محمد (2008) مبادئ علم الإجرام: المدخل إلى دراسة علم الإجرام وأساليب البحث فيه النظريات العامة في تفسير الظاهرة الإجرامية العوامل الداخلية والخارجية للإجرام " ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً:المراجع باللغة الاجنبية

- Allen ،R. ،2005 ،Socioeconomic Conditions ،and Property Crime: Acomperhensive Test of the Professional Literature ،**American Journal of Econmics and Sociology** ،55: 293-308.
- Donis ،Fouger (2006) **Youth Unemployment and Crime in France**,Discussion ،Paper ،No ،5600 ،Centre of Economice Policy Reserearch,UK..
- Kizilgol ،O. and S. Selim ،(2017). Socio-Economic and demographic determinants of crime by panel count data analysis: the case of EU 28 and Turkey. **Journal of Business ،Economics and Finance (JBEF)** ،V.6 ،Iss.1 ،p.31-41.
- Ludwing ،J. ،Duuncan ،G. and Hirschfield P. ،2000 ،Urban Poverty and Juvenile crime: Evidence from a randomized Housing-mobility Experiment ،**Quarterly Journal of Economics**. M
- Robert l. woodson ،(2000) ،**youth crime and uraban policy ،a view from the innerclty** ،American enterprise institute for public policy research.
- Schuller ،B.(2006) **Economics and Crime-an Empirical Investigation of Crime in Sweden** ،Doctoral dissertation ،National coverage ، Gothenburg University
- Shelley, Louise I. (2003). **The Challenge of Crime and Corruption**. Russia's Policy Challenges Ed. Stephen Wegren. New York: M.E, Sharpe. 103-122.